# أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

د. جمال عادل الشرايري*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١١/٨/١٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٢/٣/٢٨م


## ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية وفقاً لدليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وعددها (٤) بنوك، وقد كان المتغير المستقل بيئة الضبط والرقابة الداخلية وكان عدد المتغيرات المستقلة (٥). وقد وزعت استبانة صممت لهذا الغرض على المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لتلك البنوك وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفتهم أعضاء لجنة التدقيق في كل بنك، وقد بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (٥٧) استبانة، وتم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام (SPSS)، وعدد من الأساليب الإحصائية من خلال الإحصاء الوصفي، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لبيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك الإسلامية العاملة الأردن. وتوصي الدراسة توفير الدعم من قبل الإدارة العليا للتدقيق الخارجي مما يزيد من جودة التدقيق الداخلي.

## Abstract

The study aimed to demonstrate The Impact of Internal control environment under the Corporate Governance guide issued by the Central Bank of Jordan in Internal Audit Quality in Islamic Banks operating in Jordan. The sample size of this research study was (4 Banks). The research independents variables of this study were (5). The research design a questionnaire which were distributed to the internal auditors, external auditors, and board members of non-executive managerial members of the Audit Committee in each bank, the total number of questionnaires that was valid for analysis was (57).the statistical program for social science research (SPSS) were used for analyzing the data, and a number of statistical methods was used such as descriptive statistics like averages and standard deviations, frequency percentages, also the study hypotheses were tested through using multiple regression test. The study results found that there is an impact of Internal control environment in Internal Audit Quality in Islamic Banks working in Jordan. The study recommends the support of the top management to the external auditor, that will enhances the effectiveness level of internal audit quality.


## مقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من ضمن البنوك التي تسعى للحفاظ على الاقتصاد المحلي ونموه وكوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما هو الحال في البنوك الأخرى التجارية، كما أن البنوك الإسلامية في الأردن أكثر البنوك جذباً لرؤوس الأموال والاستثمارات في العقد الأخير من هذا القرن، ولاسيّما في ظل الأزمة المالية العالمية التي أطاحت في الكثير من البنوك العالمية.

* أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ما سبق لابد من توفر جهاز رقابة داخلية فعال وذو كفاءة وجودة عالية لدى البنوك الإسلامية للحفاظ على أصولها وممتلكاتها، وبالتالي الاستمرار في السمعة والمكانة المرموقة بين البنوك، فالحاكمية وجودة التدقيق الداخلي في الشركات بشكل عام والبنوك بشكل خاص، هما من الوسائل والحلول المثلى لمواجهة خطر التعرض للازمات المالية والانهيار الاقتصادي، والحد من قلق المساهمين والجهات المستفيدة.

فقد قام البنك المركزي الأردني بصفته الجهة الرقابية الرسمية المكلفة بالتدقيق على أداء وسير أعمال البنوك بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لعام ٢٠٠٧م، بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً لما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development، وكذلك الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ليصارَ إلى تطبيقه اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في توجهات إدارات البنوك الإسلامية في الأردن لتبني مفاهيم الضبط والرقابة الداخلية، وما ينبثق عنها من تطبيقات وبرامج ورغبة هذه الإدارات في تعزيز وسائل الضبط والرقابة على أعمالها من خلال تفعيل برامج وإجراءات التدقيق الداخلي بما يفرضه البنك المركزي الأردني من متطلبات إضافية وأعباء عززت الحاجة إلى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وهنا برزت الحاجة إلى دراسة تأثير بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

**وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:**

١- هل تؤثر أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٢- هل تؤثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٣- هل يؤثر التدقيق الخارجي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٤- هل تؤثر إدارة المخاطر على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٥- هل يؤثر الامتثال على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية في ظل دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، والمتمثلة بتحقيق الأهداف التالية:

١- بيان أثر أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٢- بيان أثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٣- بيان أثر التدقيق الخارجي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٤- بيان أثر إدارة المخاطر على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٥- بيان أثر الامتثال على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الارتباط الوطيد والتجانس بين دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني فيما يخص بيئة الضبط والرقابة الداخلية مع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية بوجه عام والبنوك الإسلامية بوجه خاص، كما



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

له أهمية بالغة في مجال جودة التدقيق الداخلي كونه تتطرق إلى التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر والامتثال وأنظمة الضبط الداخلي.

وقد أشار **(Hoitash et al, 2009)**، إلى أن علاقة عناصر الحاكمية المؤسسية بأنشطة ونتائج التدقيق الداخلي هي علاقة متبادلة (Causality) تحمل تأثير كل من الطرفين على الآخر، الأمر الذي يزيد من أهمية البحث في هذه العلاقة المتبادلة، حيث اتسع مفهوم التدقيق الداخلي وتطورت وظائفه لتشمل تقديم قيمة للمنشآت من خلال تطوير كفاءة العمليات التشغيلية، هذا علاوة على وظائفه التقليدية المتمثلة في مراجعة ملائمة وتكامل المعلومات وضمان الالتزام بالسياسات والتشريعات الحاكمة للعمليات التشغيلية وحماية الأصول (Arens et al, 2006).

## فرضيات الدراسة:

١ – لا تؤثر أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٢ – لا تؤثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٣ – لا يؤثر التدقيق الخارجي على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٤ – لا تؤثر إدارة المخاطر على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
٥ – لا يؤثر الامتثال على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وتم تناول المتغير المستقل بيئة الضبط والرقابة الداخلية والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة التالية: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، إجراءات التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، إدارة المخاطر، الامتثال، في ظل دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردن وقد تم اختيار هذه المتغيرات المستقلة وهي جزء من دليل الحاكمية المؤسسية كونها تنسجم مع جودة التدقيق الداخلي وهو المتغير التابع.

## الدراسات السابقة والأدب النظري:

- هدفت دراسة **(الزريقات، ٢٠١١)** إلى اختبار أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتماداً على مكونات جودة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين (IIA). وقد تم تصميم استبانة موجهه لموظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمسمياتهم المختلفة، وذلك بهدف تبيان أثر دليل الحاكمية في كل من عناصر جودة التدقيق الداخلي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائيا في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وزيادة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي. ويوصي الباحث القطاعات الأخرى والجهات المشرفة عليها، بخلاف البنوك، بضرورة تبني مثل هذا الدليل.

- هدفت دراسة **(الحميدي، ٢٠١١)** إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وذلك من خلال بيان أثر المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية مقياسا بمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ دور أصحاب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح في الحاكمية المؤسسية، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحاكمية المؤسسية وأثره على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية. اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على استبانه تم صياغة فقراتها، وقام توزيعها على أفراد عينة الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة في البنوك التجارية الأردنية، ومدققي حساباتها القانونيين. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية إيجابية مرتفعة للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، وأهمها ضرورة سعي البنوك التجارية الأردنية إلى تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في الحاكمية، وتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وتعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين، وضرورة قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه ومسؤولياته على نحو فعّال في ظل الحاكمية المؤسسية.

- هدفت دراسة **(آل غوزي، ٢٠١٠)** إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة، في المملكة العربية السعودية، وقام الباحث بجمع ومعالجة وتحليل القوائم المالية التي شملت ٨٩ شركة، وقام بتحليل بياناتها عبر مؤشر الإفصاح كأداة قياس لنموذج الدراسة، وباستخدام البرامج الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
  - تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في السعودية.
  - عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية العائلية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
  - عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركز الملكية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
  - عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
  - عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

- وفي البيئة الاسترالية عمل (Goodwin & Kent, 2006)، على دراسة مدى استخدام التدقيق الداخلي الشركات غير الملزمة باستخدامه والعوامل المؤثرة في هذا الاستخدام الاختياري، وتبين أن أهم العوامل التي تدفع الشركات إلى استخدام وإيجاد وظيفة التدقيق الداخلي تتمثل في العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر والحاجة إلى رقابة داخلية قوية إضافة إلى الحاجة إلى حاكمية مؤسسية قوية، كما بينت الدراسة أيضاً أن من الصعب على لجان التدقيق أن تؤدي دورها بكفاءة بدون دعم التدقيق الداخلي، وهذا يؤكد العلاقة القوية بين لجان التدقيق (كجزء من الحاكمية المؤسسية) وبين أنشطة التدقيق الداخلي.

- اعتمدت دراسة (Kipper & Lover,2003) من قبل البنك الدولي حيث هدفت إلى استكشاف الاختلاف بين آليات الحاكمية المؤسسية على مستوى الشركة وعلاقتها بالبيئة القانونية على مستوى القطر والعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي مقاساً بـِ To pin's q القيمة السوقية للشركة.

وباستخدام البيانات المالية من التقارير المعدة من قبل Credit Lyonnais Securities Asia (CISA) تم إنشاء تدرج للحاكمية المؤسسية تتعلق بـِ ٤٩٥ شركة من ٢٥ سوقاً من الأسواق الناشئة في ١٨ قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن شركات الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة لديها تدرج منخفض في مستوى الحاكمية مقاسه بـ (الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، النزاهة، والوعي المجتمعي).
- ارتبط مستوى الحاكمية المؤسسية للشركة ارتباطاً موجباً باتساق المعلومات، وحجم المشروع، ونمو المبيعات، وحجم الأصول غير الملموسة.
- الحاكمية المؤسسية ترتبط ارتباطاً موجباً مع القيمة السوقية، والأداء التشغيلي.

## تعريف الحوكمة:

انطلاقاً من اعتبار البنوك هي الوسيلة الحافظة للأموال والجهة المعززة للاستثمارات المحلية، وأن أهم العناصر في الحوكمة مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى ذلك يتوجب وجود جهاز تدقيق داخلي فعّال ملتزم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح فمنها:

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.(M. Alamgir, 2007).

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (C. Freeland, 2007).

أما البنك المركزي الأردني فعرّف الحاكمية بأنها: مجموعة العلاقات التي تنشأ ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، وتبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. ومن ثمّ فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. (البنك المركزي، دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، ٢٠٠٧)

## تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات:

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص مختلفين، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير.

وكجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور التدقيق الداخلي والوظائف التي يؤديها، ويتم تسهيل تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المدققين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين وكما يأتي:

**١- معايير الصفات:**

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معيار رقم ١٠٠٠ الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.
- معيار رقم ١١٠٠ الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في أبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.
- معيار ١٢٠٠ البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- معيار ١٣٠٠ جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم والتحسين.

- **معايير الأداء:**

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

- معيار رقم ٢٠٠٠ إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.
- معيار رقم ٢١٠٠ طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.
- معيار رقم ٢٢٠٠ تخطيط مهمة العمل.
- معيار رقم ٢٣٠٠ أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
- معيار رقم ٢٤٠٠ توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي في الوقت والطريقة المناسبين.
- معيار رقم ٢٥٠٠ متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.
- معيار رقم ٢٦٠٠ قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار ٢١٢٠ ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.
- المعيار رقم ٢١٣٠ المتفرع من المعيار رقم ٢١٠٠ من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير إلى إنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:
- التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيأة وقادرة على الإفصاح عن إن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها
- مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال:

أ – تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام به

ب – تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها.

ج – رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي.

هـ – التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طرق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها وتقويمها أثناء التدقيق(**خليل، ٢٠٠٥**).

## بيئة الضبط والرقابة الداخلية في ظل دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني:

**١- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:**

تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.

يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting)، وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:

ب/١ فقرة توضح مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.

ب/٢ – فقرة حول إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

ب/٣ – تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.

ب/٤ – الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذا أثر جوهري.

ب/٥ –تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

ج يقوم البنك بوضع إجراءات تمكّن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بان يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها. ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

**٢ – التدقيق الداخلي (الإجراءات):**

أ – يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ويكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وعلى البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.

ب – تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

ج يجب أن لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية، وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

د– تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر مراجعة وبحد أدنى ما يلي:

هـ/١- عمليات الإبلاغ المالي في البنك للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب

هـ/ ٢- الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

**٣ التدقيق الخارجي:**

يطلب من البنك الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق. وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية، يطلب البنك الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.

يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره. ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

**٤- إدارة المخاطر:**

ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

ب/١- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

ب/٢- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

ب/٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

ب/٤- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك. يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس.

ب/٥- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

ج - تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة، ومخاطر التشغيل بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د - يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن دائرة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت فيها.

**٥- الامتثال Compliance :**

أ - على البنك تشكيل إدارة للامتثال مستقلة يتم رفدها بكوادر مدربة وتكافأ بشكل كافٍ، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

ب - تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة. وعلى البنك توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك.

ج - يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

## جودة التدقيق الداخلي:

عملت الدراسة على اختبار اتجاهات المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ولجان منبثقة عن الإدارة العليا غير التنفيذيين لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والتي تعتبر مهمة جدا في تقييم جودة التدقيق الداخلي وتحديد الرضا بجودة الخدمة التدقيقية والتي تعتبر إجبارية لدى تلك البنوك، وفي الوقت الحاضر يتضح بان جودة التدقيق تزداد أهمية في الأردن وذلك تماشيا مع بيئة الضبط والرقابة الداخلية التي تركز على تطوير جودة التدقيق لكي تعزز الثقة العامة في مصداقية طرق التدقيق المستخدمة بالإضافة إلى رأي المدققين في البنوك الإسلامية تخوفا من فشل التدقيق الذي أدى إلى انهيار معظم المؤسسات والشركات الدولية مثل Enron)، (WorldCom بالإضافة إلى انهيار شركة (Arthur Andersen) والتي تعتبر إحدى الخمس شركات التدقيق الكبرى السابقة. **(Bell et al.2005, p.iii)**.

يعتبر التدقيق بشكل عام خدمة، وجودة الخدمة التدقيقية عرفت من قبل (Pandit, 1999, p.173) بأنها جودة المدخلات المقدمة من قبل شركة التدقيق وذلك أثناء انجاز الخدمات التدقيقية. هذا ينعكس على الجودة التي تتم خلال تقديم وتوصيل الخدمات التدقيقية، لذلك اعتبرت هذه الدراسة بأنه عادة ما يتم تفاعل بين عملاء البنوك الإسلامية والبنوك الإسلامية نفسها، من خلال التدقيق الداخلي من حيث السرعة في انجاز المعاملات والدقة في العمل وتوفير الوقت من جهة والمحافظة على المال العام من جهة أخرى وهذا ما يسمى بالجودة التدقيقية الداخلية للبنوك الإسلامية من وجهة نظر الباحث. وقد اعتبر (Shockley, 2004، Francis; 1982) أن جودة التدقيق من الصعب ملاحظتها بشكل مباشر، لذلك وبرأي الباحث أن الطريقة الوحيدة لتقييم الجودة هي اختبار إدراك جودة الخدمة التدقيقية لدى البنوك الإسلامية من قيل المدققين الداخليين العامليين لديها كون جودة التدقيق الداخلي استخدمت كمتغير تابع، وقد اختلفت هذه الدراسة مع كل من:

Behn et al., 1997
Schroeder et al., 1986
Davis, 1995
Carcello et al., 1992
Warming-Rasmussen and Jensen, 1998

والتي قاست جودة التدقيق من خلال إدراك العملاء والزبون كمستخدمين للبيانات المالية والرأي التدقيقي. بينما عملت الدراسة على اختبار إدراك المدققين الداخليين والتي تربطهم علاقة مباشره مع العملية التدقيقية الداخلية في البنوك الإسلامية.

وقد استخدمت الدراسة بيئة الضبط والرقابة الداخلية وأثرها على المتغير التابع (جودة التدقيق)، وقد اختلفت هذه الدراسة أيضا مع كل من:

Aldhizer, G.R. III, Lampe, J.C, 1997
Beattie and Fearnley, 1998
Copley and Doucet, 1993

حيث استخدموا الاستقلالية للمدقق والأتعاب والخدمات التدقيقية كمتغيرات مستقلة في قياس المتغير التابع (جودة التدقيق).

ويرى الباحث أيضا أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت وعملت على قياس جودة التدقيق حيث قامت على اختبار قضايا رئيسية مهمة مثل:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير اتجاهات جودة التدقيق على جودة التدقيق بشكل
عام مثل:

Aldhizer et al., 1995
Carcello et al., 1992
Warming-Rasmussen and Jensen, 1998
Chen et al., 2001
Schroeder et al., 1986

تقييم الأداء أو الرضا للمدققين مقابل خاصية جودة التدقيق مثل:

Behn et al., 1997
Davis, 1995
Sucher et al., 1998
Pandit, 1999

كما استخدم (Carcello *et al.*, 1992) عدة أبعاد لقياس جودة التدقيق وهي:

خبرة فريق التدقيق بالتعامل مع العملاء، المعرفة بالعمل من قبل المدققين، سرعة الاستجابة من قبل المدققين لحاجات العملاء، التزام المدققين بمعايير التدقيق، التزام المدققين بالجودة، تنفيذ المدققين للالتزامات، إدارة العمل التدقيقي، العمل مع أعضاء الفريق التدقيقي كفريق واحد، المحافظة على نزعة الشكوك نحو البيانات، أن يعمل المدقق بحيوية، المسؤولية الفردية للمدقق.

كما استخدم (**الزريقات، ٢٠١١**) الأبعاد التالية لقياس جودة التدقيق الداخلي:

١ – التزام المدققين الداخليين بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي.
٢ – التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.
٣ – تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين.
٤ – تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي.

وبناء على ذلك فقد قام الباحث بتعديل أبعاد القياس السابقة والتي تناولها (Carcello et al. 1992)، وذلك من اجل أن تتناسب مع طبيعة البيئة الأردنية من خلال قياس جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية. حيث تم قياس المتغير التابع (جودة التدقيق الداخلي) باستخدام البنود التالية:

خبرة فريق التدقيق الداخلي بالتعامل مع العملاء مهمة لجودة التدقيق، معرفة المدققين بطبيعة العمل مهمة لجودة التدقيق، سرعة الاستجابة من قبل المدققين لحاجات العملاء، التزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي، التزام المدققين بالجودة، تنفيذ المدققين للالتزامات والأعمال الموكلة إليهم، إدارة العمل التدقيقي بفاعلية، العمل مع أعضاء الفريق التدقيقي كفريق واحد، المحافظة على نزعة الشكوك نحو البيانات، أن يعمل المدقق بحيوية، المسؤولية الفردية للمدقق تضمن جودة تدقيقية عالية، الراتب المناسب ورضا المدقق تؤديان إلى جودة تدقيقية عالية، الجودة التدقيقية تعطي رضا أكثر للعملاء، السرعة في انجاز المعاملات، الدقة في العمل، توفير الوقت.

## مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وعددها (٤) بنوك وقت إعداد الدراسة، وقد وجهت استبانة هذه الدراسة إلى المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين لتلك البنوك، واللجان غير التنفيذيين المنبثقين عن مجلس الإدارة الذين لهم تماس مباشر بالتدقيق الداخلي في كل بنك. وقد تم توزيع الاسبانة باليد على عينة الدراسة، وبذلك بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٧٥) استبياناً، وقد استرد منها (٥٧) استبيان صالحا للتحليل. وبذلك بلغت نسبة الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل (٧٦%). وحسب الجدول أدناه:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (١) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل**

| البيان | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاستبانات الموزعة | ٧٥ | %١٠٠ |
| الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل | ٥٧ | %٧٦ |

**التحليل الإحصائي:**

تم تحديد مجال للإجابات، بإعطاء خمسة خيارات لإجابات كل سؤال، لمعرفة رأي المجيبين حول أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي، وحددت درجاتها من خلال استخدام مقياس ليكرت خماسي وحسب الجدول أدناه:

**جدول رقم (٢) درجات إجابات عينة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي**

| موافق جدا | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

استناداً إلى ذلك، فأن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

| مرتفع | متوسط | منخفض |
|---|---|---|
| 3.5فما فوق | 3.49 – 2.5 | 2.49 - 1 |

**(1 2.49)** تعني درجة متدنية، و**(2.50– 3.49)** تعني درجة متوسطة، و**(3.5 5)** تعني درجة عالية.

ولأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التحليل الوصفي (descriptive analysis) اعتمد هذا التحليل على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية.
- تحليل الانحدار المتعدد (multiple regression) لقياس أثر المتغيرات المستقلة أثر (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) على (جودة التدقيق الداخلي).
- لاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)؛ لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة ويفسر (Sekaran, 2003) معامل الثبات الداخلي بين الإجابات بأن القيمة المقبولة إحصائيا لهذه المقياس هي **60%** فأكثر.

وقد أظهرت نتائج احتساب هذا المعامل أن الثبات في الفقرات كان عالياً جداً، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات، كما يوضحها الجدول أدناه:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٣) معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات الدراسة**

| المجال | الفرضية | عدد الأسئلة | قيمة معامل ألفا |
|---|---|---|---|
| أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | الأولى | ١٠ | ٠.٨٣ |
| إجراءات التدقيق الداخلي | الثانية | ١٢ | ٠.٨٨ |
| التدقيق الخارجي | الثالثة | ٤ | ٠.٧٨ |
| إدارة المخاطر | الرابعة | ٨ | ٠.٧٧ |
| الامتثال | الخامسة | ٤ | ٠.٨٤ |
| جودة التدقيق الداخلي (متغير تابع) | المتغير التابع | ١٤ | ٠.٨١ |
| الأداة ككل | | ٥٢ | ٠.٨٦ |

وقد تم استخدام معامل التباين التضخمي Variance Inflation Factor للتأكد من عدم وجودة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

**جدول رقم (٤) اختبار قوة نموذج الدراسة**

| Model | VIF |
|---|---|
| أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | ٢.٧٠٦ |
| إجراءات التدقيق الداخلي | ٢.٥٤٤ |
| التدقيق الخارجي | ١.٢٣٦ |
| إدارة المخاطر | ١.١٥٦ |
| الامتثال | ١.٠٥٠ |

وبما أن قيمة (VIF) أقل من (٣) لجميع المتغيرات، فإن ذلك يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، مما يعكس قوة نموذج الدراسة.

**تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين:**

توزيع المستجيبين حسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والجدول أدناه يوضح ذلك:

**جدول رقم (٥) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة**

| المتغير | الفئة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ٤٩ | %٨٦ |
| | أنثى | ٨ | %١٤ |
| المجموع | | ٥٧ | %١٠٠ |
| العمر | أقل من 25 سنة | ١٠ | %١٧.٥ |
| | من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة | ١٦ | %٢٨ |
| | من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة | ١٠ | % ١٧.٥ |
| | 45 سنة فأكثر | ٢١ | % ٣٧ |
| المجموع | | ٥٧ | %١٠٠ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| الشهادة المهنية الحاصل عليها | JAC | ١٢ | %٢١ |
| | CPA | ١٢ | %٢١ |
| | JCPA | ١٤ | %٢٤.٦ |
| | CMA | ٣ | %٥.٢ |
| | بدون شهادات | ١٦ | %٢٨.٢ |
| المجموع | | ٥٧ | %١٠٠ |
| المسمّى الوظيفي | مدير دائرة رقابة داخلية | ٤ | %٧ |
| | مساعد مدير | ٤ | %٧ |
| | مدقق داخلي | ٢٩ | %٥١ |
| | محاسب قانوني (مدقق خارجي) | ١٤ | %٢٤.٥ |
| | عضو لجنة (مجلس إدارة) | ٦ | %١٠.٥ |
| المجموع | | ٥٧ | %١٠٠ |
| الخبرات | أقل من 5 سنوات | ٦ | %١٠.٥ |
| | من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات | ١٧ | %٣٠ |
| | من 10 سنوات وأقل من 15 سنة | ١٩ | %٣٣.٣ |
| | من 15 سنة فأكثر | ١٥ | %٢٦.٢ |
| المجموع | | ٥٧ | %١٠٠ |

- يلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) أن غالبية أفراد عينة الدراسة في متغير الجنس هم من الذكور، إذ بلغت نسبتهم (٨٦%) من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (١٤%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس طبيعة المهنة أو الوظيفة.
- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن الفئة العمرية (٤٥ فأكثر)، إذ بلغت نسبتها (٣٧%) ثم تلتها الفئة العمرية (٢٥-٣٥ سنة) بنسبة (٢٨%) ومن ثم النسبة الفئة العمرية (اقل من ٢٥ سنة) و(٣٥ ٤٥) بنفس النسبة (١٧.٥%)، ودل ذلك على وجود تناسق بين العمر والخبرة لدى إفراد عينة الدراسة.
- ويلاحظ أيضا من الجدول نفسه أن أغلبية عينة الدراسة لا يحملون شهادات مهنية محاسبية حيث بلغت نسبتهم (28.2%).
- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة، ممن يعملون مدقق داخلي، حيث بلغت نسبتهم (٥١%)، يليهم فئة مدقق خارجي ونسبتهم (٢٤.٥ %).
- يلاحظ من الجدول المذكور سابقاً أن أكثر أفراد عينة الدراسة ممن خبرتهم بين (١٠ ١٥ سنوات) بلغت نسبتهم (٣٣.٣%)، ثم التي خبرتهم من (٥ ١٠ سنوات) إذ بلغت النسبة (٣٠%)، ويدل ذلك وجود تناسق بين العمر وسنوات الخبرة الوظيفية، حيث يعتبر مؤشراً ايجابياً، مما يعزز القدرة العلمية على استيعاب أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بصورة مناسبة، تساعد في تدعيم الحكم على فرضيات الدراسة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تحليل البيانات المتعلقة بمجالات الدراسة:**

ولغرض وصف أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي، قام الباحث باستخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.

**جدول رقم (٦) المجال الأول: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (ن= ٥٧)**

| الرقم | أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً | ٤.٢٤ | ٠.٦٠ | ١ |
| ٢ | يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) | ٤.٠٨ | ٠.٥٤ | ٣ |
| ٣ | توّضح مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة | ٣.٩١ | ٠.٥٧ | ١٠ |
| ٤ | يتم استخدام إطار العمل من قبل الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | ٣.٩٢ | ٠.٦٢ | ٩ |
| ٥ | تقّيم الإدارة التنفيذية فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك | ٤.٠٥ | ٠.٥٨ | ٥ |
| ٦ | يتم الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذا أثر جوهري | ٤.٠١ | ٠.٣٥ | ٨ |
| ٧ | يبين المدقق الخارجي في تقريره رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | ٤.٠٥ | ٠.٥٨ | ٥ |
| ٨ | يقوم البنك بوضع إجراءات تمكّن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات | ٤.٠٧ | ٠.٦٥ | ٤ |
| ٩ | يسمح بالتحقيق عن المخالفات باستقلالية وبشكل سري | ٤.١٤ | ٠.٦٣ | ٢ |
| ١٠ | تتم المتابعة من قبل لجان التدقيق لإجراءات التحقيق بالمخالفات ومراقبة تنفيذها | ٤.٠٢ | ٠.٤٨ | ٧ |
| | المجال الكلي/ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | ٤.٠٥ | ٠.١٧ | |

يبين الجدول رقم (٦) أن درجة قياس (الوسط الحسابي) لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في جميع الفقرات تراوحت بين (٣.٩١ – ٤.٢٤)واحتلت الفقرات (١) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٢٤)، وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (٩) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤.١٤)، وجاءت الفقرة (٣) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٩١). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (٤.٠٥)

**جدول رقم (٧) المجال الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي (ن= ٥٧)**

| الرقم | إجراءات التدقيق الداخلي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١١ | يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من المدققين الداخليين | ٣.٨٧ | ١.٠١ | ١٢ |
| ١٢ | يتم تدريب وتأهيل الكوادر البشرية في إدارة التدقيق الداخلي في بنككم | ٤.١٤ | ٠.٦٤ | ٣ |
| ١٣ | يحق لإدارة التدقيق الحصول على أية معلومة كانت والاتصال مع أي موظف كان في البنك قد تفيد في رفع سوية الرقابة الداخلية | ٤.٠٥ | ٠.٥٢ | ٤ |
| ١٤ | تعطى كافة الصلاحيات لإدارة التدقيق الداخلي التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب | ٣.٩٦ | ٠.٦٥ | ١١ |
| ١٥ | هل يقوم البنك بتوثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك. | ٤.٠١ | ٠.٦٧ | ٦ |
| ١٦ | تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق | ٣.٩٨ | ٠.٥٢ | ٩ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٧ | لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية | ٣.٩٨ | ٠.٥٨ | ٩ |
| ١٨ | تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي | ٤.٠١ | ٠.٦١ | ٦ |
| ١٩ | إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح. | ٤.٠١ | ٠.٦٢ | ٦ |
| ٢٠ | تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها. | ٤.٠٥ | ٠.٥٤ | ٤ |
| ٢١ | تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي- والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر- مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب | ٤.٣٣ | ٠.٥٢ | ١ |
| ٢٢ | تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي- والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر- الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة | ٤.٣١ | ٠.٤٧ | ٢ |
| | المجال الكلي/ إجراءات التدقيق الداخلي | ٤.٠٦ | ٠.٢١ | |

يبين الجدول رقم (٧) أن درجة قياس إجراءات التدقيق الداخليفي جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٣.٨٧–٤.٣٣) فقد احتلت الفقرة (٢١) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٣٣) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (٢٢) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤.٣١) لكل منهما، وجاءت الفقرة (١١) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لهما (٣.٨٧). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي لإجراءات التدقيق الداخلي (٤.٠٦)

**جدول رقم (٨) المجال الثالث: التدقيق الخارجي (ن= ٥٧)**

| الرقم | التدقيق الخارجي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٢٣ | يطلب من البنك الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق | ٤.٠٣ | ٠.٥٣ | ١ |
| ٢٤ | يطلب من البنك الدوران النتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك في حال صعوبة الدوران بين مكاتب التدقيق | ٣.٧٦ | ٠.٣٤ | ٢ |
| ٢٥ | يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره | ٣.٧٣ | ٠.٦١ | ٣ |
| ٢٦ | يقوم المدقق الخارجي بالاجتماع مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً. | ٣.٦٨ | ٠.٥٣ | ٤ |
| | المجال الكلي/ التدقيق الخارجي | ٣.٦١ | ٠.٥٩ | |

يبين الجدول رقم (٨) أن درجة قياس التدقيق الخارجيفي جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٣.٦٨ – ٤.٠٣) وقد احتلت الفقرة (٢٣) المرتبة الأولى، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (٤.٠٣) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (٢٤) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٧٦)، في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (٢٦)، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٠٣). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ التدقيق الخارجي (٣.٦١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٩) المجال الرابع: إدارة المخاطر (ن=٥٧)**

| الرقم | إدارة المخاطر | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٢٧ | ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام. | ٣.٩٢ | ٠.٣٧ | ٦ |
| ٢٨ | تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات | ٤.٠٣ | ٠.٥٣ | ٣ |
| ٢٩ | تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر | ٤.٢٢ | ٠.٥٦ | ١ |
| ٣٠ | تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر | ٤.١٥ | ٠.٦٢ | ٢ |
| ٣١ | تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك. يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس. | ٣.٩٦ | ٠.٥٣ | ٥ |
| ٣٢ | تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور. | ٣.٨٥ | ٠.٥٨ | ٨ |
| ٣٣ | تقوم اللجان الأخرى في البنك مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة، ومخاطر التشغيل بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان. | ٣.٨٧ | ٠.٥٩ | ٧ |
| ٣٤ | يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن دائرة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعةعملياتها والتطورات التي طرأت فيها | ٤.٠٠ | ٠.٥٩ | ٤ |
| | المجال الكلي/ إدارة المخاطر | ٤.٠١ | ٠.١٦ | |

يبين الجدول رقم (٩) أن درجة قياس إدارة المخاطر في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٣.٨٥ – ٤.٢٢) فقد احتلت الفقرة (٢٩) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٢٢) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (٣٠) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤.١٥)، وجاءت الفقرة (٣٢) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (٣.٨٥). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إدارة المخاطر (٤.٠١)

**جدول رقم (١٠) المجال الخامس: الامتثال (ن=٥٧)**

| الرقم | الامتثال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٣٥ | يتم في البنك تشكيل إدارة للامتثال مستقلة يتم رفدها بكوادر مدربة وتكافأ بشكل كافٍ، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص. | ٣.٩٨ | ٠.٥٢ | ١ |
| ٣٦ | تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة. وعلى البنك توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك | ٣.٩٤ | ٠.٦٦ | ٣ |
| ٣٧ | يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال | ٣.٩٦ | ٠.٦٢ | ٢ |
| ٣٨ | ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص | ٣.٧٧ | ٠.٥٦ | ٤ |
| | المجال الكلي/ إدارة المخاطر | ٣.٩٢ | ٠.٢٧ | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (١٠) أن درجة قياس الامتثال في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٣.٧٧ – ٣.٩٨) فقد احتلت الفقرة (٣٥) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٩٨) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (٣٧) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٩٦)، وجاءت الفقرة (٣٨) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٧٧). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ الامتثال (٣.٩٢).

**جدول رقم (١١) المجال السادس: جودة التدقيق الداخلي (ن= ٥٧)**

| الرقم | جودة التدقيق الداخلي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الخبرة لدى فريق التدقيق الداخلي في التعامل مع العملاء تلعب دوراً في جودة التدقيق الداخلي | ٤.٠٥ | ٠.٥٨ | ١٤ |
| ٢ | معرفة المدققين بطبيعة العمل ترفع من جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٦ | ٠.٦٢ | ٧ |
| ٣ | سرعة الاستجابة من قبل المدققين لحاجات العملاء تزيد من جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٨ | ٠.٤٩ | ٥ |
| ٤ | التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) لها أثر ايجابي في جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٦ | ٠.٤٤ | ٧ |
| ٥ | تبني وفهم المدققين الداخليين لإدارة الجودة الشاملة ترفع من جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٦ | ٠.٥٢ | ٧ |
| ٦ | سرعة تنفيذ المدققين للالتزامات والأعمال الموكلة إليهم تزيد من جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٨ | ٠.٥٩ | ٥ |
| ٧ | إدارة الأعمال والمهام التدقيقية بفاعلية هي إضافة لجودة التدقيق الداخلي | ٤.٠٥ | ٠.٥٢ | ١٣ |
| ٨ | العمل مع أعضاء الفريق التدقيقي بروح الفريق الواحد تؤدي إلى الزيادة في جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٠٧ | ٠.٤٥ | ١٢ |
| ٩ | السرعة في إنجاز الأعمال الداخلية من قبل المدققين الداخليين وبحيوية يزيد من جودة التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٢٢ | ٠.٥٦ | ١٠ |
| ١٠ | المحافظة على نزعة الشكوك نحو البيانات تؤدي الى الجودة العالية في التدقيق الداخلي في البنك | ٤.٣٣ | ٠.٥٧ | ٣ |
| ١١ | رضا الدوائر الداخلية الأخرى في البنك عن مخرجات التدقيق يلعب دوراً هاماً في جودة التدقيق الداخلي | ٤.١٩ | ٠.٥١ | ١١ |
| ١٢ | المسؤولية الفردية للمدقق الداخلي تضمن جودة تدقيقية عالية | ٤.٣٥ | ٠.٥٥ | ١ |
| ١٣ | الرواتب والحوافز يؤديان إلى جودة تدقيق عالية | ٤.٣٥ | ٠.٥٥ | ١ |
| ١٤ | توزيع الأعمال والتعاون بين المدققين الداخليين لتوفير الوقت والجهد يزيدان من جودة التدقيق | ٤.٣١ | ٠.٦١ | ٤ |
| | المجال الكلي/ جودة التدقيق الداخلي | ٤.٢٣ | ٠.١٨ | |

يبين الجدول رقم (١١) أن درجة قياس جودة التدقيق الداخلي في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٤.٠٥ – ٤.٣٥) فقد احتلت الفقرتان (١٢، ١٣) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (٤.٣٥) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (١٠) المرتبة الثانية، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤.٣٣)، وجاءت الفقرة (١) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (٤.٠٥). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ جودة التدقيق الداخلي (٤.٢٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**نتائج واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد:**

بيّن الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر إدارة الجودة الشاملة على فاعلية الرقابة الداخلية.

**جدول رقم (١٢) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي (ن= ٥٧)**

| المتغيرات المستقلة | قيمة (T) المحسوبة | معامل الارتباط (r) | معامل التحديد ($R^2$) | معامل الانحدار β | معامل الانحراف المعياري (Beta) | قيمةF المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية (a) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أنظمة الضبط والرقابة الداخلية | ٤.٧١٧ | ٠.٧٩٩ | ٠.٦٤ | ٠.٥٣٨ | ٠.٤٩٤ | ١١٢.١٢ | *٠.٠٠٠ |
| إجراءات التدقيق الداخلي | ٤.٦٥١ | | | ٠.٤٢١ | ٠.٤٨١ | | *٠.٠٠٠ |
| التدقيق الخارجي | ٠.٣٢٣ | | | ٠.٠٠٨ | ٠.٠١٥ | | ٠.٧٤ |
| إدارة المخاطر | ٢.٠٩٧ | | | ٠.١٠٣ | ٠.٠٩١ | | *٠.٠٤ |
| الامتثال | ٠.٣٧٤ | | | ٠.٠١٠ | ٠.٠١٦ | | ٠.٧١ |

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥).

تبين من الجدول رقم (١٢) أن قيمة (R) بلغت (٠.٧٩٩) وهي قيمة دالة إحصائيا، وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائيا بين أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي، كما بلغت قيمة (R Square) (٠.٦٤) وهي قيمة دالة إحصائيا، وتفسر قدرة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي.

كما بلغت قيمة الاختبار (F) (١١٢.١٢) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي.

كما يظهر من جدول رقم (١٢) ما يلي:

١ – متغير أنظمة الضبط والرقابة الداخليةمن أكثر المتغيرات تأثيراً على جودة التدقيق الداخلي حيث بلغت قيمة (β) (٠.٥٣ %) وقيمة (T) (٤.٧١٧) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وهذا يدل على أثر دال إحصائيا لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي.

٢ – جاء في المرتبة الثانية متغير إجراءات التدقيق الداخلي حيث بلغت قيمة (β)(٠.٤٢١) وقيمة (T) (٤.٦٥١) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وهذا يدل على وجود أثر لمتغير إجراءات التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي.

٣ – جاء في المرتبة الثالثة متغير إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة (β) (٠.١٠٣) وقيمة (T) (٢.٠٩٧) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05=α)، وهذا يدل على وجود أثر دال إحصائيا لمتغير إدارة المخاطر على جودة التدقيق الداخلي.

٤ – ولم يظهر أثر دال إحصائيا لكل من المتغيرين التدقيق الخارجي والامتثال على جودة التدقيق الداخلي، حيث بلغت قيم (T) لهما (٠.٣٢٣، ٠.٣٧٤)، وهي قيم ضعيفة وتدل على عدم وجود تأثير دال إحصائيا.

**النتائج:**

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها في الفصل السابق توصلت الدراسة إلى أن لبيئة الضبط والرقابة الداخلية أثر على جودة التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

وقد كان للمتغيرات المستقلة اثر على جودة التدقيق الداخلي مرتبة تنازلياً من حيث الأثر الأعلى وحسب ما يلي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – كان لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية الأثر الأكبر على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

٢ – ثم جاءت إجراءات التدقيق الداخلي حيث انه وبدرجة اقل تؤثر على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

٣ – ويليه إدارة المخاطر وله أثر بأقل من المتغيرين (الضبط والرقابة الداخلية، إجراءات التدقيق الداخلي).

**أما باقي المتغيرات المستقلة المتبقية فلا يوجد لها أثر على جودة التدقيق الداخلي وكما يلي:**

١– لا يوجد أثر للتدقيق الخارجي على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

٢ – لا يوجد أثر للامتثال على جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

١) توفير الدعم من قبل الإدارة العليا للتدقيق الخارجي مما يعزز مستوى جودة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. وضرورة أن تقوم البنوك الإسلامية بالتدوير المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك، وأيضا يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.

٢) تفعيل دور إدارة الامتثال من صلاحيات ومسؤوليات وتعزيز كوادرها بالأشخاص المدربين والمؤهلين بما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص، وإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

٣) أن تقوم بعض المؤسسات الحكومية الأخرى بإصدار دليل متعلق بالحاكمية المؤسسية لقطاعات أخرى.

٤) توجه البنوك الإسلامية العاملة في الأردن لزيادة دورهما الاجتماعي في خدمة المجتمع المحلي، كأحد أساسيات الحاكمية المؤسسية.

٥) ضرورة عقد مؤتمرات وورشات عمل عن الحاكمية لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية ليس في البنوك فحسب.

٦) إدراج الحاكمية المؤسسية كموضوع يدرس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لضرورتها من الناحيتين العلمية والعملية.

## المراجع:


- آل غزوي، حسين، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠.
- البنك المركزي الأردني، " **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**" ٢٠٠٧.
- الحميدي، محمد صبحي، "**أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١١.
- الزريقات، محمد، "**أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٧)، العدد (٢)، ٢٠١١.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خليل، عطا الله وارد، "**الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية**"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة – مصر، ٢٠٠٥.
- Aerns, A.A., Elder, R.J. and Beasly, M.S., 2006 "**Auditing and Assurance**
- Aldhizer, G.R. III, Lampe, J.C. (1997), "**Competitive bidding, auditor tenure and the extent of single audit findings",** Government Accountants Journal, Winter, pp.40-5.
- Alamgir, M.. (2007) **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- Aldhizer, G.R., Miller, J.R., Moraglio, J.F. (1995), "**Common attributes of quality audits**", Journal of Accountancy, Vol. 179 No.1, pp.61-8.
- Beattie, V.A., Fearnley, S. (1998), "**Audit market competition: auditor changes and the impact of tendering",** British Accounting Review, Vol. 30 No.3, pp.261-89.
- Behn, B.K., Carcello, J.V., Hermanson, D.R., Hermanson, R.H. (1997), **"The determinants of audit client satisfaction among clients of Big 6 firms",** Accounting Horizons, Vol. 11 pp.7-24.
- Bell, T.B., Peecher, M.E., Solomon, I. (2005**), The 21st Century Public Company Audit:** Conceptual Elements of KPMG's Global Audit Methodology, KPMG International, New York, NY,.
- Carcello, J.V., Hermanson, R.H., McGrath, N.T. (1992), "**Audit quality attributes: the perceptions of audit partners, preparers and financial statement users**", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 11 No.1, pp.1-15.
- Chen, C.J.P., Shome, A., Su, X. (2001), "**How is audit quality perceived by Big 5 and local auditors in China**? A preliminary investigation", International Journal of Auditing, Vol. 5 No.2, pp.157-75.
- Copley, P.A., Doucet, M.S. (1993), "**The impact of competition on the quality of governmental audits**", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 12 pp.88-98.
- Davis, D. (1995), "**Contracts for public sector audits in New Zealand**", Massey University, Wellington, unpublished Master of Business Studies thesis,.
- Francis, J.R. (2004), "**What do we know about audit quality?**", The British Accounting Review, Vol. 36 pp.345-68.
- Freeland, C. (2007). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks**, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo May 7 – 8.
- Goodwin, J. and Kent, P., 2006. "**The Use of Internal Audit by Australian Companies**, Managerial Auditing Journal, 21(1):81-101,
- Hoitash, R, and U., and Bedard, J.C., "**Corporate Governance and Internal Control over Financial Reporting: A Comparison of Regulatory Regimes",** The Accounting Review, 84(3):839-867.2009.
- Kipper, L.F, and Lover, I, 2003, " **Corporate Governance Investor Protection and Performance in Emerging Markets**". Journal of Corporative Finance**, Services: An Integrated Approach**", Eleventh Edition, Prentice Hall,
- Pandit, G.M. (1999), **"Clients' perceptions of their incumbent auditors and their loyalty to the audit firms: an empirical study**", The Mid-Atlantic Journal of Business, Vol. 35 No.4, pp.171-88.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Schroeder, M.S., Solomon, I., Vickery, D. (1986), "**Audit quality: the perceptions of audit-committee chairpersons and audit partners**", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 5 No.2, pp.86-93.
- Sucher, P., Moizer, P., Zarova, M. (1998), "**Factors affecting the assessment of the quality of a company's auditors: the case of the Czech Republic**", International Journal of Auditing, Vol. 2 No.1, pp.7-20.
- Uma, sekrran, 2003**, "Research Method for Business: A Skill Building Approach**", 7th Edition, John Wiley and Sons, New York.
- Warming-Rasmussen, B., Jensen, L. (1998), "**Quality dimensions in external audit services – an external user perspective**", The European Accounting Review, Vol. 7 No.1, pp.65-82.

## الملحـق

قائمة بأسماء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن:

١ – البنك الأردني الإسلامي.

٢ – البنك العربي الإسلامي.

٣ – بنك الأردن دبي الإسلامي.

٤ – بنك الراجحي الإسلامي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com